

منظمة التحرير الفلسطينية

تقييم التجربة وإعادة البناء



تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

حلمي موسى
صقر أبو فخر
د. محمد السيد سعيد
نافذ أبو حسنة

د. أنور أبو طه
شفيق الحوت
د. محسن محمد صالح
منير شفيق

أسامة حمدان
سهيل الناطور
فتحي أبو العدرات
مروان عبد العال

أ.د. أحمد سعيد نوفل
د. سلمان أبو ستة
أ.د. عبد الله الأشعل
محمد تيسير الخطيب



الورقة التاسعة

منظمة التحرير وإدارة المفاوضات مع إسرائيل

أ. حلمي موسى⁴³

يصعب الحديث عن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بمعزل عن مشروع التسوية وتبلوره في الساحة الفلسطينية. وليس من المبالغة استنكار أن ميل منظمة التحرير الفلسطينية والقوى المتنفذة فيها نحو التسوية كان في واقعه إقرار بفشل - ليس فقط - منهج المقاومة وإنما كذلك فكرة المصير العربي المشترك. فقد قاد النضال الفلسطيني، بفعل أساليبه وإخفاقاته إلى المزيد من الابتعاد عن المنطلقات، وأسهمت اندفاعة دول عربية، وفي مقدمتها مصر، نحو التسوية المنفردة إلى سعي قادة المنظمة للبحث عن مكان لهم فيها.

ومن المجافي للحقيقة عدم الأخذ بالحسبان في كل ذلك ما جرى لمنظمة التحرير التي خاضت من وجهة نظرها في لبنان "معركة القرار الوطني المستقل" بعد أن انتهت من "حرب الإبادة" التي أعلنتها إسرائيل عليها عام 1982. ولكن بالمقابل لا يمكن إنكار أن فكرة التسوية كانت تطل في عقول عدد من قادة فتح منذ أواخر الستينات. ومن أبرز الشارات على ذلك ما أعلنه عضو لجنة مركزية في حركة فتح في ندوة في العاصمة البريطانية عن الجهد الذي بذلته حركته منذ عام 1968 لتطويع العقل الفلسطيني لتقبل فكرة التسوية مع إسرائيل.

والواقع أن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية كانت على الدوام حلاً لدى البعض في الجانبين. فقد حاول وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان بعد عام 1967 المبادرة إلى فتح قناة تفاوضية مع المنظمات الفلسطينية. وقد فشلت هذه المحاولة. كما أن

(43) خبير الشؤون الإسرائيلية، محرر في صحيفة السفير.

القيادة الفلسطينية حاولت طوال سنوات بعد ذلك إعطاءشارات باستعدادها للتفاوض، ولكن الحكومة الإسرائيلية كانت ترفض ذلك. وهكذا استقرت الاتصالات بين الطرفين طوال السبعينات والثمانينات على اعتماد وسطاء الطرف الثالث أو الاتصال عبر اليسار الإسرائيلي.

ويمكن القول أن معظم هذه الاتصالات ظلت محصورة في الجانب الفكري السياسي وذات طبيعة تمهيدية أكثر مما كانت اتصالات سياسية عملية. ولم يتغير الوضع تقريباً إلا بعد نشوب الانتفاضة الفلسطينية الأولى من جهة، وثبوت الاستعداد الرسمي العربي للتخلي عن القضية الفلسطينية كما حدث في قمة عمان قبل الانتفاضة بقليل من جهة أخرى. وجاء الغزو العراقي للكويت وما تركه من آثار كارثية على الوضع العربي ثم الحرب الأميركية على العراق لتمهد الطريق لأول مفاوضات رسمية بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد تم ذلك في مؤتمر مدريد الذي شارك فيه الفلسطينيون ضمن وفد مشترك مع الأردن ولكن بأعضاء اختارتهم منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد أدارت المنظمة الوفد الفلسطيني بطريقة كانت تركز على إظهار أن المهم هو أن يعرف الجميع أن منظمة التحرير هي التي تمسك وتحرك جميع الخيوط. ورغم أن أعضاء الوفد أبدوا حرصاً شديداً على إيفاء منظمة التحرير حقها إلا أن وتيرة المفاوضات التي أجراها الوفد لم تكن مريحة لقيادة المنظمة. ومن تحت الطاولة حاولت قيادة المنظمة فتح قناة اتصال وتفاوض سرية مع الحكومة الإسرائيلية بعد سقوط حكم اليميني إسحق شامير وتشكيل حكومة يسارية برئاسة إسحق رابين.

وشكلت قناة الاتصالات السرية التي عرفت بقناة أو سلو مفاجأة ليس فقط للمفاوضين الفلسطينيين في واشنطن وإنما كذلك للأميركيين.

وقد بدا واضحاً في قناة أو سلو أن الأمر اختلط على قيادة منظمة التحرير بين المحافظة على الوطن المعنوي والمحافظة على الوطن الطبيعي. ورأت أن بالوسع استغلال المأزق الذي خلقته الانتفاضة لإسرائيل للخروج من المأزق الذي خلقه الواقع العربي للمنظمة. وهكذا تبلورت أول قواعد التفاوض وأهدافها، فالمنطلق هو حماية منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد بوصفها عنوان القضية، والغاية هي تجسيد ذلك بالعودة إلى التراب الوطني ولو من بوابة السياسة التجريبية. أما الوسيلة فكانت

إشعار الإسرائيليين بالاستعداد لحل القضية من خلال مقايضة الأمن بالعودة، وإدارة أوضاع الفلسطينيين بشكل يقرب الجميع من الحل الذي لم تكن صورته النهائية واضحة. وبين هذا وذاك الارتكاز إلى ورقتي قوة: أولاهما حاجة إسرائيل للتخلص من أعباء إدارة الوضع الفلسطيني كقوة احتلال، والثاني اللعب بورقة فتح الأبواب العربية المغلقة أمام إسرائيل.

وهكذا كان بوسع القيادة الفلسطينية أن ترى في إعلان المبادئ أرضية تقرب الفلسطينيين خلال مهلة زمنية محددة من الحل النهائي الذي هو دولة فلسطينية مستقلة. أما إسرائيل فلم ترَ أن الإعلان يقود بالضرورة إلى ذلك بل أنه يفتح الباب أمام الفلسطينيين للحصول على شيء ما بين الحكم الذاتي والدولة محدودة السيادة. وأياً يكن الحال فإن إعلان المبادئ شكل أول نقلة نوعية للقيادة الفلسطينية من الفكر التسويبي إلى الفعل التسويبي. فقد تغيرت بهذا الإعلان استراتيجية وهدف ووسائل منظمة التحرير وباتت الشرعية الدولية واحدة من أهم أدوات التفاوض.

غير أن هذا التغير عني بين ما عناه انتقال عناصر التأثير الفعلي على الموقف التفاوضي من الواقعيين الفلسطيني والعربي إلى الواقع الدولي. وغدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللاعبين الأهم على الصعيد الفلسطيني، سواء بسبب قدرتهما في التأثير على إسرائيل، أو بفضل الدعم المالي الذي تقدمانه للسلطة الفلسطينية.

وأياً يكن الحال فإن من الملاحظ أن الإدارة الفلسطينية للمفاوضات مع إسرائيل لم تتخذ صورة واحدة في كل المراحل بل أنها تغيرت بتغير الظروف. فقد بدأت بوفد يضم عدد من الكفاءات تحت إشراف سياسي شبه علني لمنظمة التحرير، وانتهت بوفد سري من منظمة التحرير يكاد يخلو من الكفاءات. وكان الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات يمسك بيديه بقوة بالفعل التفاوضي في الحالتين.

وبقي عرفات ممسكاً بالخيوط التفاوضية حتى بعد إقامة السلطة الفلسطينية. غير أن عوامل جديدة دخلت على الخط أبرزها اكتشاف الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني لعناصر كانت خافية. وأول هذه العناصر على الصعيد الفلسطيني اكتشاف أهل أوصلو أن الاتفاق أنقذ قيادة المنظمة ولكنه لم ينقذ الشعب الفلسطيني. وأن الشعب الراح تحت الاحتلال ما زال يملك القدرة على المقارعة وأنه مستعد للتضحية من أجل نيل

حقوقه. وبالمقابل فإن التسوية من الجانب الإسرائيلي لم تكن ناضجة بما فيه الكفاية وأن قوة الاعتراض الداخلية عليها أقوى مما كان يعتقد.

وهكذا أفلحت الطلقات التي أوردى بها يجئال عمير رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين في إظهار عجز التسوية. إذ لم يفلح القائم بأعماله وشريكه في جائزة نوبل للسلام من الجانب الإسرائيلي، شمعون بيريز في تنفيذ اتفاقية الخليل. وأوكلت هذه المهمة لرئيس الحكومة من اليمين بنيامين نتنياهو الذي اضطر للقبول أيضاً باتفاقية واي ريفر. ولكن كل ذلك صار يجري في ضوء تعاضم الشكوك في الجانبين كل تجاه الآخر. وليس صدفة أن أحداث نفق الأقصى وفرت للجيش الإسرائيلي فرصة الاستعداد للمعركة المقبلة التي كانت ستقع مع نشوب انتفاضة الأقصى.

وفي هذه الأثناء كانت إشكالية العلاقة بين المنظمة والسلطة تحسم لمصلحة السلطة من دون أن تطفو هذه الإشكالية على السطح بوجود الرئيس عرفات. وغدت المفاوضات واحدة من مهمات السلطة مع إبقاء خيط شكلي يربطها بالمنظمة. وقد كان إعلان المبادئ وتوقيع اتفاقيات غزة - أريحا عام 1994 آخر الاتفاقات التي أبرمتها المنظمة. وبعد ذلك صارت الاتفاقيات، وبرتوكولي القاهرة وواشنطن عام 1995، تتحدث عن مرجعية منظمة التحرير ولكنها صارت تحصر الصلاحيات في يد مؤسسات السلطة.

وفي الحديث عن المفاوضات بين السلطة وإسرائيل لا يمكن إغفال حقيقة أن النظام السياسي الفلسطيني كان يعيش برمته في ظل أسلوب فردي في القيادة انعكس على كل أوجه العمل. وكثيراً ما كانت قرارات المجالس والهيئات الشرعية في واد والأفعال التفاوضية في واد آخر. وليس أدل على ذلك من حقيقة أن منظمة التحرير أدارت المفاوضات مع إسرائيل على أساس القرارين 242 و338 اللذان لا يتطرقان للحقوق الفلسطينية. والأدهى أنه تم إجبار المنظمة من أجل نيل الشرعية على الموافقة مسبقاً بالتعهد بالعيش "مع إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها"، وأنها تنبذ "العنف الفردي والجماعي" ولن تلجأ إليهما.

فقد كانت المفاوضات تجري غالباً قبل المفاوضات الفعلية سواء لتسهيل الحصول على الموافقة الأميركية أو "الشرعية الدولية". وهذا ما تم مثلاً في القبول الرسمي الفلسطيني بالشروط الأميركية لإجراء اتصالات مع المنظمة. ونظراً لتعدد أنواع الضغوط فإن

المفاوض الفلسطيني كثيراً ما كان في عجلة من أمره لتحقيق اتفاق من خلال المراهنة على ورقة استتباب المسارات الأخرى، الأردنية حيناً والسورية حيناً آخر.

ولا يمكن المرور بعجالة على المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية من دون الإشارة إلى أن الأمر استغرق سنوات طويلة إلى أن تم تشكيل دائرة للمفاوضات في منظمة التحرير. وقد استفادت هذه الدائرة من منح قدمتها عدة دول بينها بريطانيا لتأسيس أو تطوير نوع من الخبرات القانونية في التفاوض. وكانت هذه الثغرة واحدة من أبرز الثغرات التي ميزت المفاوض الفلسطيني في اتفاقات أوسلو، والتي دفعت شخصاً مثل شمعون بيريز للقول بأن إسرائيل كانت كمن يفاوض نفسها، في إشارة لافتقار الطاقم الفلسطيني للخبراء القانونيين. ومعروف أن مصر أسهمت بقدر كبير في سد الثغرات القانونية التي عانى منها الوفد الفلسطيني.

ومع صعود حركة حماس إلى رئاسة الحكومة الفلسطينية وسيطرتها على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي نشأ وضع جديد يصعب وصفه بالنسبة للمفاوضات الفلسطينية. صحيح أن المفاوضات بقيت تحت إمرة منظمة التحرير غير أن وجود حكومة فلسطينية برئاسة حماس يثير تساؤلات حول مدى التفويض الذي تحظى به المنظمة في هذا الشأن.